Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(4) ; March 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
4. 11 .2018	8.12.2018	15.3.2019

الانفتاح الاقتصادي وأثره على التضخم المستورد في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٦)

أ.م.د سعد صالح عيسى الجبوري الباحث هيثم ساهي جدعان الجبوري

المستخلص

بعد احداث تغيير النظام في ٢٠٠٣ وما رافقها من الغاء للعقوبات الاقتصادية شهد العراق العديد من التغيرات ولعل ابرزها الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وفتح المجالات الاقتصادية مما أدى لدخول العديد من السلع الى الأسواق المحلية مما لعب دور مهم في التأثير على مستوى الأسعار .

يهدف البحث : قياس الانفتاح الاقتصادي في العراق وأثره على حركة الأسعار للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) من خلال استخدام أدوات التحليل القياسي .

توصلت البحث : الى ان زيادة الأنفتاح الاقتصادي بوحدة واحد مع ثبات العوامل الأخرى على حالها يؤدي الى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الواردات بمقدار (0.010) ، والى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات بمقدار (0.015) ، وباستخدام **اختبار العلاقة السببية : فان** الرقم القياسي لأسعار الواردات ان العلاقة بينهما باتجاهين، أي ان الأنفتاح الاقتصادي يتسبب في الرقم القياسي لأسعار الواردات، وكذلك فان الرقم القياسي العام لأسعار الواردات يتسبب في الأنفتاح الاقتصادي ، وكذلك فان الرقم القياسي لأسعار الصادرات: ان العلاقة بينهما باتجاهين، أي ان الأنفتاح الاقتصادي يتسبب في الرقم القياسي لأسعار الصادرات، وكذلك فان الرقم القياسي العام لأسعار الصادرات يتسبب في الأنفتاح الاقتصادي.

واقترح البحث : إتباع سياسة الحماية التجارية ،عم الإنتاج الوطني من خلال تقديم الإعانات والقروض ،فرض ضرائب كمركية على السلع الواردة التي يمكن إنتاجها محلياً ،الاتجاه نحو تنمية الصادرات السلعية والخدمية في العراق بدرجة تفوق الاستيرادات السلعية والخدمية، من خلال العمل على بناء وتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية.

الكلمات المفتاحية: الأنفتاح الاقتصادي –التضخم المستورد –الأرقام القياسية لأسعار

Abstract

After the regime change in 2003 and the accompanying cancellation of the economic sanctions, Iraq witnessed many changes, perhaps the most prominent economic openness to the outside world and the opening of economic fields, which led to the entry of many commodities to local markets, which played an important role in influencing the price level.

The purpose of the research is to demonstrate the importance of economic openness in Iraq and its impact on the price movement for the period 2003-2016 through the use of analytical methods and standard analytical tools.

The study found that the increase in trade openness in one unit, with the stability of other factors, led to a decrease of the index of import prices by (0.010), a decrease in the index of export prices by (0.015) : The import price index shows that the relationship between them is two-way, ie, trade openness causes the import price index, the general import price index causes trade openness, and the export price index: In other words, trade openness causes the export price index, and the general index of export prices causes trade openness. The study suggested: follow trade protection policy, national production through subsidies and loans, impose customs taxes on incoming goods that can be produced domestically, the trend towards the development of commodity and service exports in Iraq to a degree exceeding commodity and service imports, avoid the phenomenon of economic dependency, To build and expand the production and export base.

المقدمة

يُعد الأنفتاح الاقتصادي وسياسة إغراق السوق المحلية بالسلع والبضائع من المواضيع الشائكة والمعقدة التي تواجه معظم البلدان النامية ومنها العراق وذلك لكونها عملية بين طرفين غير متكافئين أولهما: هو الدول المتقدمة وشركاتها العملاقة التي تكون ذات إمكانيات مادية وتكنولوجية وإدارية وأنظمة قادر على التأقلم مع الاقتصاد العالمي وثانيهما : البلدان النامية التي تتسم بضعف منشأتها وعدم قدرتها على المنافسة وضعف إمكانيتها المادية والفنية والإدارية والمعلوماتية وضعف قدرتها على المنافسة مما يساهم في قطف ثمار الأنفتاح الاقتصادي لصالح البلدان المتقدمة .

عانى العراق من حصار اقتصادي دولي استمر لمدة ١٣ عاماً ،أدى هذا الحصار إلى انغلاق الاقتصاد العراقي عن العالم الخارجي واقتصرت حركة التجارة الخارجية على الصادرات النفطية بإشراف الأمم المتحدة واستيراد السلع والبضائع بموجب مذكرة التفاهم واقتصرت السوق المحلية على بعض السلع والبضائع المحلية الصنع، وبعد أحداث التغيير في العام ٢٠٠٣ شهد العراق رفع العقوبات الاقتصادية الدولية وانفتاح اقتصادي وتجاري على العالم الخارجي أدت سياسة السوق المفتوحة إلى إغراق السوق العراقية بالبضائع والسلع وزيادة حجم الاستيرادات في القطاعات الصناعية والزراعية والإنشائية والخدمية .

كان لسياسة الإغراق آثار ايجابية من خلال التأثير على المستوى العام للأسعار ، إذ تساهم في خفض المستوى العام للأسعار، نتيجة المنافسة بين المستوردين في زيادة عرض السلع والبضائع للسيطرة على السوق العراقية وأحياناً بيع السلع والبضائع دون قيمتها الحقيقية لإزاحة الإنتاج المحلي ،وكما ساهم الأنفتاح الاقتصادي في توقف الصناعات المحلية واستيراد سلع وبضائع رخيصة ورديئة ومضرة بالصحة وارتفاع معدلات البطالة وأدى إلى تزايد مقدار التبعية الاقتصادية للبلدان المتقدمة مما يتطلب إصدار القوانين والتشريعات لحماية المستهلك والمنتج المحلي و تفعيل دور الرقابة والمعايير القياسية في استيراد السلع والبضائع ، ولتسليط الضوء على هذا الموضوع تم اختياره لبيان اثر الأنفتاح الاقتصادي على المستوى العام لأسعار المستهلك في العراق .

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في بيان دور الانفتاح الاقتصادي والتجاري بعد العام ٢٠٠٣ وأثره على معدلات التضخم (والحركة التصاعدية المستمرة في المستوى العام للأسعار) من خلال التأثير على الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

مشكلة البحث : تتأثر مستويات التضخم في العراق بمستوى التبادل التجاري ويعد الانفتاح الاقتصادي من ابرز العوامل المؤثرة في معدلات التضخم من خلال التأثير على الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

أهداف البحث : تستهدف البحث إلى :-

– قياس العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والرقم القياسي لأسعار المستهلك (باعتباره مقاس للتضخم) في العراق.

فرضية البحث : تستند البحث على فرضية مفادها أن الانفتاح الاقتصادي يؤدي دوراً مهماً في التأثير على اسعار السلع والخدمات في العراق وأن هناك علاقة عكسية ومعنوية بين الانفتاح الاقتصادي والرقم القياسي لأسعار المستهلك (باعتباره مقياس للتضخم).

حدود البحث:

- تتضمن حدود البحث الزمانية المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) .
- تتضمن حدود البحث المكانية حدود العراق مكانياً .

منهجية البحث : تقوم هذه البحث من خلال جانبها النظري بتسليط الضوء على مفهوم الأنفتاح الاقتصادي وتحليل العلاقة بين مستويات الأنفتاح والرقم القياسي للأسعار ومن الجانب الكمي نقوم بتطبيق النموذج القياسي (الأنحدار الخطي البسيط) لتقدير العلاقة بين الأنفتاح الأقتصادي والتضخم المستورد (معبراً عنه بالرقم القياسي للأسعار).

الاطار النظري للانفتاح الاقتصادي

اولاً:-المفهوم العام للانفتاح الاقتصادي :

يرجع لفظ إنفتاح في اللغة العربية إلى أصل الفعل فتح وهو نقيض الإغلاق فتحه بفتحة وإفتتحه فإنفتح وتفتح وكل ما إنكشف من شئ قد إنفتح عنه وتفتح.ونجد في دائرة المعارف البريطانية أن اليونانيين القدماء إستخدموا مصطلح cosmopolitan بمعنى عالمي او منفتح على العالم.

عرف الإنفتاح على أساس حب الشخص للعالم بشكل عام وأن يكون الشخص متفتح على البلدان كلها."وعلماء الإقتصاد يستخدمون لفظ إنفتاح بمعنى يفتح، إفتتاحي بمعنى يبدأ أو ينشأ كما أنهم يستخدمون أيضا هذا اللفظ بمعنى حساب مفتوح openacount وهو شكل من أشكال التعامل التجاري بالدين وفيه يقوم الزبون بتسديد المبلغ المطلوب منه في أوقات أو خلال مدة معينة بعد كل مرة يشتري فيها البضائع دون تقديم كمبيالة عن البضائع أو فائدة" .

"كما أن علماء الإقتصاد والتجارة يستخدمون هذا اللفظ أيضا بمعنى نتركه مفتوحة open corporation وهي شركة تطرح أسهمها للبيع بصورة علنية ويكون الحصول عليها متيسرا لأفراد الجمهور".

كما يرى جلال أمين أن الإنفتاح تقترن به جملة نفسية لتغير أنماط الإستهلاك في البلدان الفقيرة بما يحقق مصالح الدولة الصناعية ويوضح ما تؤدي إليه حملات ترويج هذه الأنماط الإستهلاكية بعد حالة من التغريب الثقافي بسبب إختلاف هذه القيم الإستهلاكية عن التراث الثقافي السائد (سلامة ،الدسوقي ،٢٠١٨,٨٠,٨١,٨٢) كما اختلف معظم الباحثين والكتّاب في تفسيرهم وتصورهم للانفتاح الاقتصادي ولعل اكثر الدراسين يتوجهون الى الخلط بين حرية التجارة والانفتاح الاقتصادي حيث ان مبدا الحرية التجارية يعود للاقتصادي ادم سمث وليس اختراعاً قدمه اقتصاديو العصر في الوقت ذاته نجد ان مفهوم الانفتاح الاقتصادي بمفهومه يعد اوسع من مفهوم حرية التجارة كونه يشمل حرية حركة رؤوس الاموال وعوامل الانتاج وكذلك تقنية المعلوماتية وتبادل العملات (دياب، ٢٠١٠ ، ٣٤) كما يرى البعض ان الاقتصاد المفتوح يطلق على حالة الاقتصاد الذي ترتفع فيه نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي كما يرى البعض ان الانفتاح الاقتصادي ما هو الا تغيير في المواقف السياسية اكثر مما هو تغير في الاساليب والتعاملات الاقتصادية كما يرى فريق اخر بأن الانفتاح الاقتصادي هو عبارة عن نهج اقتصادي يتبنى مشروع ازالة كافة القيود على حركة المبادلات والتعاملات التجارية وتقديم التسهيلات المناسبة والمشجعة لرؤوس الاموال الاجنبية لغرض التدفق من الخارج بغية تحقيق التوليفة المناسبة بين رؤوس الاموال والتقانة الحديثة لمحاولة خلق صناعات جديدة او زيادة المنتج من الصناعات القائمة لغرض احلال ما يتم انتاجه لصالح الصادرات في الميزان التجاري وتشغيل اكبر عدد ممكن من العمالة المحلية ومحاولة القضاء او تقليل العجز في

ميزان المدفوعات(Dominite،٢٠٠٦،P1) كما يرى البعض الاخر بان الانفتاح الاقتصادي يشتمل الانفتاح على القطاع الخاص الداخلي ومشاريعه المدفوعة بدوافع ربحية بحته والتخلي ولو جزئياً عن الملكية العامة لوسائل الانتاج وبعض الصناعات الاخرى وكذلك التقليل من تدخل الدولة من خلال الانسحاب التدريجي من سياسة الحماية الممنوحة للسلع والصناعات المحلية المنافسة للاجنبية(الخطيب ،٢٠١٤،١٨٤) كما ان الانفتاح الاقتصادي هو تحرير الطاقات الانتاجية وتطمين القطاع الخاص من كل مخاوفه وفتح باب الاستثمار اقليمياً ودولياً وتقديم كافة الضمانات لرؤوس الاموال والألتحاق بركب التطور التكنولوجي كما يعني الانفتاح تخفيف عبئ القيود التي يعمل بها الاقتصاد القومي(سوير،سبرينكل،٢٠١٥،١٤).

اما الانفتاح الاقتصادي من منظور الباحث فهو يشمل كافة السياسات المتعلقة بجدولة حركة التجارة وتنظيمها ووضع الترتيبات اللازمة لضمان انسيابية دخول رؤوس الاموال الدولية وتشجيع رؤوس الاموال الوطنية للاستثمار وتمويل المشاريع الاستثمارية وكذلك جذب العقول والتقانا الحديثة والتي من شأنها زيادة الناتج القومي كماً ونوعاً بغية تقليل الواردات وزيادة وتنويع الصادرات.

ثانياً:مبررات واهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي :

ان الاقتصاد الذي يميزه طابع الانفتاح على المحيط الاقتصادي الخارجي يساهم في :

١.تعميق التخصص الدولي والتعاون الانتاجي،

٢.توزيع الموارد توزيعاً رشيداً تبعاً لدرجة نشاطها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني،

٣.نشر وجذب الخبرة الدولية عبر التكتلات والعلاقات الاقتصادية الدولية،

٤.خلق وايجاد حالة من المنافسة بين المنتجين المحليين والذي يقود بدوره لايجاد الطريق للمنافسة العالمية، (دياب ، ٢٠١٠ ، ٣٥) .

٥.تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي بالنسبة لنوع معين من السلع والتي تعتبر اساسية والتي تتميز بقلتها و إستكمال حاجة الإستهلاك منها حاليا عن طريق الإستيراد أو تقليل كمية المستورد منها بقدر الإمكان.

٦.الاستفادة من التطور التكنولوجي عن طريق ادخال التقانات الحديثة في الانتاج بهدف تقليل التكلفة وما يقابلها من ارتفاع في جودة الانتاج.

٧.تقليل العبء عن كاهل الحكومة فيما يخص تمويلها للمشروعات الاقتصادية وفسح المجال امام القطاع الخاص ورؤوس الاموال الهادفة الى ايجاد بيئة ربحية لمشاريعها(الرفاعي،٢٠٠٥،٣١).

ومن الجدير بالذكر ان الانفتاح الاقتصادي لا يعني الفلتان وانعدام الرقابة بل يتطلب ان تتدخل الدولة تدخلاً كبيراً لوضع ورسم السياسات اللازمة لعملية الانفتاح الاقتصادي ، فالانفتاح المطلق لاوجود له في بلد من بلدان العالم حيث فتح الاقتصاد على مصارعه وبشكل عشوائي وفوضوي لا يعيق عملية التنمية

وحسب بل ويشكل تهديداً للأمن القومي الاقتصادي في حين ان الانفتاح العقلاني والمستند على مبدأ الفاعليه والقدرة التنافسية للامن الاقتصادي حيث من غير الممكن تحقيق امن قومي اقتصادي من دون مراعاة بنية الصادرات وحركة رؤوس الاموال وكذلك تعديل ورسم السياسات الجمركية والنقدية والضريبية والائتمانية والاستثمارية والتي تؤثر في مدى تفاعل الاقتصاد المحلي مع محيطه الخارجي(دياب، ٢٠١٠، ٣٦).

مؤشرات الانفتاح الاقتصادي :

في ظل دراستنا للانفتاح الاقتصادي والاثار المترتبة على تطبيق هذه السياسة بات من الضروري معرفة المؤشرات والمقاييس الدَالة على حجم الانفتاح الاقتصادي بغية الوصول الى صورة واضحة للوضع الراهن للسياسة المتبعة من قبل المسؤولين عن الاقتصاد العراقي حيث ان حجم الانفتاح الاقتصادي قد يكون له دلالة واضحة على تبعية الدولة لدولة اخرى او مجموعة تكتلات دولية وكذلك يعتبر مؤشراً لحجم التأخر والتخبط الاقتصادي فيما اذا زادت الواردات على حجم الصادرات وفيما يلي نستعرض ثلاثة من اكثر المقاييس استخدماً لقياس الانفتاح الاقتصادي:-

١- مؤشر نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي:-

يُعد هذا المؤشر ذو دلالة واهمية بالغة اذ يعطي للقائمين والمراقبين للوضع الاقتصادي تصوراً رقمياً واضحاً لمدى اعتماد الدولة على العالم والمحيط الخارجي في تأمين الطلب الداخلي على السلع والخدمات بشتى انواعها وتمثل كمية الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي مؤشراً يعكس نسبة انفتاح الدولة الاقتصادي اذا تشير اغلب الدراسات الى اعتبار اقتصاد الدولة منفتحا فيما اذا تجاوزت الاستيرادات حاجز ال ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي اذ يمكن حساب هذا المؤشر بقسمة اجمالي الاستيرادات على الناتج المحلي الاجمالي مضروباً في ١٠٠ ووفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{الحصة الاستيرادية} = \frac{\text{M(الاستيرادات)}}{\text{GDPالناتج المحلي الاجمالي}} \quad X\%١٠٠$$

ان ارتفاع نسبة الاستيرادات الى اجمالي الناتج الوطني لدولة معينة قد لا يكون لوحده مؤشراً ودلالة على تبعية الاقتصاد فقد يكون لا كثر من دول نسبة مرتفعة لمعامل الاستيراد الا انها تتمتع باستقلاليتها الاقتصادية والسبب في ذلك الهيكلية المتكاملة لبنية الاقتصاد الوطني وكذلك نوع المواد المستوردة هل هي استهلاكية ام مواد تساهم في تطوير وبناء الهيكل الانتاجي اضافة الى ذلك المقدرة الحكومية على الايفاء بمبالغ الواردات بما تحصل عليه من عائدات ناتجها المحلي(دياب، ٢٠١٠ ، ٣٧) .

٢ - مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي(الميل المتوسط للصادرات):

يعُد الميل المتوسط للتصدير من المؤشرات المهمة التي تقيس المقدرة التصديرية للاقتصاد الوطني فهناك العديد من الدول وبالخصوص الدول النامية تستمد دخلها القومي من انتاج سلعة واحدة او عدد محدود جداً من السلع في الغالب تكون مواد اولية تباع بأسعار زهيدة (اذا ما استثنينا ارتفاع اسعار النفط قبل عام ٢٠١٤) حيث ان ارتفاع نسبة الصادرات فوق مؤشر ال٢٥% تعدُ دلالة على الانفتاح الاقتصادي ويمكن حسابه بقسمة اجمالي الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي مضروباً في ١٠٠ ووفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{الحصة التصديرية} = \frac{\text{الصادرات (X}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي GDP}} \times 100\%$$

ان الدول النامية وبالخصوص العربية منها(والعراق خير مثال) تعاني من خطر الانفتاح الاقتصادي بسبب اقتصار صادراتها واعتمادها على تصدير النفط الخام مما يجعل اقتصاديات هذه البلدان عرضة لمخاطر تقلبات اسعار النفط العالمية بالإضافة الى ان تصدير السلع بصورتها الخام يحرم تلك الدول من المزايا المضافة فيما لو تم صناعة تلك المواد الاولية داخل البلد كما ان تنوع الصادرات من شأنه توزيع خطورة احتمالية انخفاض اسعار نوع معين من الصادرات وهذا بدوره يقلل التقلب الشديد في الايرادات العامة للدولة، كما ان ارتفاع مؤشر الصادرات لدولة معينة يشير الى اهتمام المحيط العالمي ببضاعة تلك الدولة(حسن ، ٢٠٠٨ ، ٦٣).

٣- مؤشر التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي (معامل التجارة الخارجية):-

يُعد هذا المؤشر من المؤشرات ذات الاهمية البالغة والدقيقة في تحديد حجم الانفتاح الاقتصادي على الخارج اذ كلما ارتفعت نسبة معامل التجارة الخارجية دل ذلك على ضخامة حجم الانكشاف لذلك يرى البعض من الاقتصاديين ان الاقتصاد يعُد منفتحاً على الخارج إذا تجاوزت نسبة مؤشر التجارة حاجز الـ (٤٠%) من الناتج الاجمالي المحلي ويمكن قياس المؤشر رياضياً حسب الصيغة التالية(المرزوقي، ٢٠٠٥ ، ٥٣) :

$$\text{مؤشر التجارة الخارجية} = \frac{\text{الصادرات (X) + الاستيرادات (M)}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي GDP}} \times 100\%$$

ومما ينبغي الاشارة اليه ان ارتفاع نسبة هذا المؤشر لا يعني بالضرورة تبعية اقتصاد معين لاقتصاد اخر فعلى سبيل المثال غالباً تشهد اليابان ارتفاع في نسبة هذا المؤشر فهل من المعقول اعتبار اليابان دولة تابعة ومتخلفة اقتصادياً لذلك فان هذا المؤشر يعتبر دليل على الوضع الاقتصادي للدول النامية(الوزني والرفاعي ، ٢٠٠٥ ، ٣٨١).

المبحث الثاني

الاطار النظري لظاهرة التضخم المستورد

في السنوات الاخيرة من القرن الماضي ظهر اتجاه قوي يدرس ظاهرة التضخم ومركزاً على الدور القوي والمؤثر الذي تلعبه العوامل الخارجية في أحداث التضخم في الداخل الامر الذي أضاف نوع جديد من انواع التضخم الى الابحاث والدراسات النظرية هذا النوع اطلق عليه اصطلاح "التضخم المستورد" معبرين من خلاله عن مدى تاثير الاحداث والعوامل الخارجية في مستويات الاسعار الداخلية موضحين عدة قنوات يمكن ان ينتقل من خلالها هذا النوع الجديد من التضخم وبالطبع فان هذا العوامل التي ادت لظهوره يختلف تاثيرها من دولة لأخرى تبعاً للعديد من المتغيرات والتركيبات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل دولة وكذلك درجة انفتاحها على العالم الخارجي ومدى تأثرها بها، حيث نستعرض فيما يلي بعض المفاهيم التي تُعرف ظاهرة التضخم المستورد.

يذهب الكثير من الاقتصاديين الى تعريف "التضخم المستورد" على انه الارتفاع المستمر في اسعار الخدمات والسلع النهائية المستوردة من الخارج نتيجة الى انسياب التضخم الدولي لها(الوادي واخرون،٢٠١٣،١٨٧).

كما ويعرف على انه الزيادة المتسارعة في اسعار السلع الاساسية كالأطعمة والالبسة والتي لا يمكن للأفراد الاستغناء عنها اي ان الدول وخاصة النامية منها تستورد التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي ،اي انها تلك الظاهرة التي تؤشر على ارتفاع الاسعار الناتج عن ارتفاع تكاليف الانتاج في الدول الصناعية وغالباً ما يتم قياس التضخم المستورد بالصيغة التالية(عريقات،٢٠٠٦،١٦٢) :-

$$I\,m = \frac{\mathrm{VM}}{\mathrm{VGNP}} \times G\,I$$

حيث ان : IM = التضخم المستورد VGNP= قيمة الناتج القومي الإجمالي VM = قيمة الواردات GI= التضخم العالمي

ومما تجدر الاشارة اليه الى ان هناك فرق بين التضخم بسبب التكاليف والتضخم المستورد حيث يعتبر البعض ان ارتفاع اسعار المواد الاولية (المواد الرأسمالية) المستوردة من الخارج هو تضخم مستورد ولكن حقيقة الامر ان الوضع المشابه لهذا الحال يعتبر تضخماً بسبب دفع التكاليف حيث ان ارتفاع اسعار المواد الخام ستؤدي الى ارتفاع تكلفة الانتاج وبالتالي ارتفاع الاسعار اما التضخم المستورد يطلق على ارتفاع اسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج وليس على ارتفاع اسعار السلع والخدمات الوسيطة أو الاولية التي تستخدم في انتاج سلع وخدمات اخرى(عبدالهادي،٢٠١٣،٢٠١)ومن المنظور التاريخي يعتبر الاقتصادي "Jean bodin" اول من شخّص ظاهرة التضخم المستورد في العام ١٥٦٨م عندما تنّبه الى موجة ارتفاع

الاسعار في القارة العجوز والناتج عن الزيادة في كمية المعروض من المعدن النفيس المستورد من العالم الجديد(أمريكا) وفسر حدوث هذه الحالة نتيجة دخول وخروج تلك المعادن مسببه اختلالات في الموازين وحركة غير مستقرة في العرض والطلب لذلك حرص التجاريون على جلب المعادن النفيسة من المستعمرات او عن طريق التجارة وبذل اكبر جهد ممكن من اجل عدم خروج تلك المعادن بغية المحافظة على قيمة النقد آنذاك وتلافي عدم تدهور قيمتها مستقبلاً (BêDuc،2008.96.& others)،وقبل التطرق الى قنوات انتقال التضخم المستورد كان من المهم الاشارة الى اهم حالتين تساعد على ظهور هذا النوع من التضخم وهي:

- تحدث الحالة الاولى نتيجة لوجود خلل في ميزان المدفوعات فعندما يكون هناك فائض تضطر الحكومة لإضافة كتلة نقدية جديدة من العملة الوطنية لغرض مواجهة الزيادة في النقد وهذا يؤثر على مستويات الاسعار في السوق المحلية أما في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فان الايرادات العامة لاتغطي متطلبات الانفاق اذ تسود حالة الاستهلاك بشكل يفوق القدرة الانتاجية فتقوم الدولة مضطرة الى التمويل بالعجز(عن طريق الاصدار النقدي الجديد) مما يؤدي الى انخفاض قيمة العملة الوطنية(الدرزي،٢٠١٠،٧).
- الاقتراض من صندوق النقد الدولي والخضوع الى شروطه الخاصة بالاقتراض ومنها تخفيض قيمة العملة الوطنية او رفع الدعم عن السلع الاساسية ففي حالة تخفيض قيمة عملة البلد سيزيد من الاثر الذي تحدثه عملية الاستيراد للسلع من الدول التي تعاني من التضخم وبذلك سينتقل ذلك التضخم تلقائياً الى الدولة المستوردة آما شرط رفع الدعم عن بعض القطاعات فان هناك نوع من التضخم ستتغير صورته وينتقل من الوضع المسيطر عليه من قبل الدولة وهو "التضخم المكبوت" ويصبح من ضمن الانواع التي تُصّنف على انها تضخماً مستورداً.

-قنوات انتقال التضخم المستورد:

تعددت الأراء الاقتصادية حول موضوع ألية انسياب التضخم المستورد الى الأقتصادات المحلية فمن وجهة نظر الاقتصاديين (Nadiri وزميله Choi) في دراستهما عن هيكل التجارة الخارجية لليابان فقد انصب تركيزهما من ناحية انتقال التضخم المستورد حول محورين احدهما مباشر والأخر غير مباشر فبالنسبة للسبب المباشر يعود الى الارتفاع في أسعار السلع القابلة للمبادلة الأمر الذي يؤدي باقتصاد صغير الحجم يطغى عليه طابع الانفتاح الاقتصادي على محيطه الخارجي وعملته المحلية محددة بسعر صرف ثابت الى ارتفاع في أسعار السلع المستوردة ، اما قناة الانتقال غير المباشر فتركزت على ميزان المدفوعات اذ يؤدي حصول اختلال في الميزان التجاري نتيجة للتغير في نسب الأسعار الى انخفاض تدفقات الأموال الخاصة وبالتالي التاثير على حجم الكتلة النقدية الأمر الذي يؤدي الى حدوث ارتفاع في المستوى العام لأسعار(Choi.Nadiri.923.1986) كما يرى Kevin S. Nell أن الأعباء التضخمية يمكن

ان تنساب عن طريق قناتين هما بالأساس قناة "الدخول" وقناة التكلفة حيث يرى ان التذبذب الحاصل في مستوى الدخل في البلد المصدر تكون انعكاس لأرتفاع الطلب في البلد المستورد وبالتالي انسياب الضغوط التضخمية ويعزو أسباب هذا التذبذب الحاصل في الدخل الى حصول زيادة غير متوقعه في الكتلة النقدية للبلد المستورد أو لزيادة كمية الصادرات، كما يرى ان ارتفاع أسعار المنتجات من السلع الأستهلاكية النهائية والتي يكون بسبب ارتفاع في تكاليف انتاجها في البلد المصدر من شأنه ان يزيد من وتيرة ارتفاع الضغوط التضخمية اذا ماتم كبح جماح الطلب على السلع المستوردة (Nell, Kevin. 05 .2000)، ليعود بعد ذلك الأقتصادي Thomas D. Corrigan بدراسة اكثر تعمق لقنوات انتقال التضخم المستورد وهي كما يلي١. قناة أحلال السلع (وتعني في حالة ارتفاع السلعة مع بقاء أسعار السلع البديلة ثابتة) فان المستهلك سيجد ان هذه السلع البديلة أصبحت ارخص من السلع القديمة ، لذا فانه سيتحول نحو شراء هذه السلع البديلة مما يقل معه الطلب على السلعة الأولى . أما في حالة الانخفاض فان العكس هو الذي يحصل ، اي ان السلع البديلة ستكون في نظره أغلى الأمر الذي يدفعه للتحول لشراء السلعة الأصلية والعزوف عن شراء السلع البديلة فيزداد الطلب على السلع الأصلية) ٢.قناة أحلال العملة (وهو قيام مواطني دولة ما بأستخدام العملة الأجنبية كبديل او بجانب العملة المحلية) ٣.قناة إحلال الأصول (وهو "تعبير يستدل منه أستخدام الأصول النقدية المقيمة أسمياً بالعملة الأجنبية كبدائل للأصول النقدية المحددة بالعملة المحلية في قدرتها على ان تحل محل العملة الوطنية كموجودات مدرة للعوائد بالإضافة لكونها مستودعاً للقيمة") (Corrigan.P18.2005). وبناءاً على ما تقدم يتضح لدينا ان التضخم المستورد ينتقل الى داخل البلد عن طريق قنوات عديدة تتسم جميعها بانها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى الانفتاح على العالم الخارجي وحجم التبادل التجاري.

: تكاليف التضخم :

باختصار شديد يمكن ان يؤدي التضخم الى تباطؤ النمو الاقتصادي ،واعادة توزيع الدخل والثروة ويسبب انكماش الفعالية الاقتصادية ويؤدي الى التاثير السلبي على اتخاذ القرار لانه يسبب الشكوك والريبة حول الاسعار او المصاريف المستقبلية ويدمر القيم والمعايير الاقتصادية مثلا يمكن لشخص ان يؤجل شراء شركة أو لشركة ما ان تؤجل شراء تجهيزات بسبب ازدياد القلق حول القوة الشرائية للتيارات المالية المستقبلية هذا التأجيل لرأس المال يؤدي الى تباطؤ تكوين الاضافات الجديدة لرأس المال وتباطؤ النمو الاقتصادي ان التضخم الذي لايتم التبوء به مسبقاً يخفض الدخل الحقيقي والثروة للافراد وينجم عنه انفاق اقل للمستثمر ومستوى اقل من الناتج الوطني الحقيقي(سالفاتو،ديوليو،٢٠٠١،٨٦).

بالإضافة الى ما تم ذكره سلفاً فان ارتفاع معدلات التضخم تؤدي الى مظاهر عديدة نلخصها بالتالي(عبدالمجيد،٢٠٠٨،٤٢٩):-

١. يؤدي وجود التضخم الى انتشار حالة توقع ارتفاعه في المدى القريب فالسمة التى تطغى على التضخم ميله للزيادة بشكل عشوائي يصحبها تدنياً بالقوة الشرائية للنقود وتشتد معها المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢. يجعل التضخم من التعاقدات في الاجل الطويل غير مجدية نظراً لصعوبة التنبؤ الدقيق بمقدار التغير في معدلات التضخم كما يؤدي حدوث التضخم غير المتوقع الى تعديل نتائج العقود الآجلة.

٣. تؤدي التغيرات السريعة في مستوى الاسعار الى عدم التأكد وفي ظل مناخ عدم التاكد تصبح التعاقدات خاضة لعامل الصدفة مما يُضعف من شرعية النظام الاقتصادي ، وتتدنى الروابط بين الجهود الانتاجية والحوافز،حينها يكون الرابحون هم اصحاب الحظ في تحقيق مكاسب قدرية (غير متوقعة).

٤. يهدد التضخم بحدوث اختلال مالي وائتماني من خلال التاثير السلبي على العلاقة بين البنوك ومنشآت الاعمال ،ففي ظل التضخم تزداد رغبة هذه المنشآت في الاقتراض لتمويل مشروعاتها الاستثمارية ذلك لان قيمة النقد تكون قليلة لكنها اعظم اثماراً عندما يحين وقت السداد،اما البنوك فتكره تقديم القروض لنفس الاسباب لذلك تقوم بطلب اسعاراً مرتفعة للفائدة حتى تعوض انخفاض قيمة النقد مما يؤثر على الكثير من النفقات الاستثمارية في بعض الانشطة مثل التشييد والبناء.

٥. يعوق التضخم عملية الجهود الرامية الى تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع خشية ارتفاع معدل التضخم وجموحه لذلك فان البطالة تشكل تكلفة حقيقية ينشئها التضخم علاوة على ذلك البطالة الناشئة عن ارتفاع اسعار الفائدة.

وعلى خلاف تكلفة التضخم التي يتصور البعض انها تاخذ صورة تدني المستوى المعيشي فان تكلفة البطالة تكلفة حقيقية فالشخص العاطل يواجه انخفاضاً حقيقياً في دخله وتدميراً شديداً في احساسه بقيمته كأنسان.

العلاقة النظرية بين الانفتاح الاقتصادي والتضخم

يُستنتج ومن خلال الاستعراض النظري لظاهرة الانفتاح الاقتصادي والتضخم أن زيادة الانفتاح تؤدي الى درجة أكبر من الربط بين الاجور والاسعار في الدول التي تتمتع اسواق منتجاتها بدرجة مرتفعة من التنافسية، فضلاً عن الصلة الوثيقة بين التغييرات في تكاليف المدخلات المستوردة وبين التغييرات في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المنتجة، وفي نفس الوقت فأن الدول التي تسود أسوق منتجاتها المنافسة غير التامة، يمكن أن يؤدي مزيد من الانفتاح الى تقليل المدى الذي من خلاله تستطيع الشركات رفع الأسعار،يضاف الى ذلك أن زيادة الانفتاح تؤدي الى تقليل التضخم لذلك فأن الحافز على تطبيق عقود تحدد الأجر الاسمي سوف يزيد، ويؤدي الأثران المشار اليهما الى جعل الناتج الاجمالي الحقيقي أقل استجابة للتضخم(**Romer.1993.19**).

إن الأثر الصافي الذي يحدثه الانفتاح الاقتصادي على التضخم، يكون موجباً في بعض الدول وسالباً في دول أخرى، ومن منظور شمولي، تبدو زيادة الانفتاح مصاحبة لتضخم منخفض، وهناك سببان رئيسيان لتفسير السبب في ان الانفتاح الأكبر يؤدي الى تقليل التضخم، وهذا السببان هما(أوسيلفان وأخرون،٢٠١٤، ١٦٩)

-في الدول التي يؤدي فيها المزيد من الانفتاح الى جعل الناتج أقل حساسية للتغييرات في مستوى الاسعار، تكون هناك إمكانية محدودة للناتج للاستفادة من زيادة التضخم.

-في الدول التي تسود أسواق منتجاتها تنافسية غير تامة، فأن زيادة الانفتاح تجعل الشركات المحلية أكثر عرضة لمزيد من التنافسية، مما يقلل من قدرتها على فرض أسعار تزيد على تلك السائدة في ظل التنافسية التامة. ولذلك يكون المستوى العام للأسعار أقل استجابة لسياسات المصرف المركزي في الاقتصادات الأكثر انفتاحاً، الأمر الذي يقلل الاغراء أمام المصرف المركزي على انتهاج سياسة توسعية لتشجيع الناتج عن طريق ارتفاع الاسعار.

المبحث الثالث

قياس أثر الانفتاح الاقتصادي في التضخم المستوردة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

في العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات هنالك العديد من الظواهر التي لا تأخذ طابعاً خطياً وعلى الرغم من إنَ العلاقات الخطية بين الظواهر الاقتصادية شائعة الاستخدام لذا يخطأ الباحث الذي يلجأ لسهولة التقدير من خلال القفز فوق العلاقات غير الخطية إلى العلاقات الخطية وهذا ينتج عنه أخطاء في التقدير ودرجة المعنوية وان توقعاته سوف تكون منحازة لذا تم تقدير أربع نماذج انحدار .

المتغير التابع (**Y**) : التضخم المستورد معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار الواردات (Y10) والرقم القياسي لأسعار الصادرات (Y11) .

٢. المتغير المستقل (X) الانفتاح الاقتصادي معبراً عنه بالأنفتاح الاقتصادي وهو نسبة مئوية ويمثل (مجموع الصادرات والواردات)÷ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية × ١٠٠ ، انظر جدول (١) .

جدول (١) متغيرات البحث

السنة	مؤشر الأنفتاح الاقتصادي (%)	الرقم القياسي لأسعار الواردات	الرقم القياسي لأسعار الصادرات
	X	Y_{10}	Y_{11}
٢٠٠٣	154.5	74.3	35.9
٢٠٠٤	120.2	126.1	52.1
٢٠٠٥	115.7	140.9	70.1
٢٠٠٦	89.7	131.6	90.1
٢٠٠٧	74.1	100	100.0
٢٠٠٨	81.1	170.2	153.0
٢٠٠٩	78.7	197.9	92.9
٢٠١٠	73.5	209.4	121.9
٢٠١١	72.2	227.9	187.6
٢٠١٢	73.6	280.3	221.1
٢٠١٣	67.0	282.0	210.7
٢٠١٤	53.2	252.6	197.1
٢٠١٥	51.1	188.8	103.8
٢٠١٦	66.8	233.7	104.1

المصدر : من إعداد الباحث

أولاً: اختبار استقرارية السلسة : ويجري اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الاقتصادية وذلك بحسب اختبار (**KPSS**) واظهرت النتائج ان جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام ، عند مستوى معنوية (٥%) ، أي انها خالية من جذر الوحدة .

جدول (٢) اختبار استقرارية السلسة

اختبار استقرارية السلسلة (عند المستوى) Kwiatkowski – Phillips – Schmidt – Shin (KPSS)		
المتغير	قاطع فقط	قاطع واتجاه عام
الرقم القياسي لاسعار الصادرات (Y_{10})	0.4793 **	
الرقم القياسي لاسعار الواردات (Y_{11})	0.4630 **	

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي (EViews)

(*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant.

ثانياً : قياس اثر الأنفتاح الاقتصادي في التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) : قدرت اربع نماذج قياسية وتم اختيار الأفضل منها بعد اخضاعها للمعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية ، انظر جدول (3) وكانت النتائج كالتالي :

١. تحليل وقياس اثر الانفتاح الأقتصادي في الرقم القياسي لأسعار الواردات :

لغرض بيان المزايا التي يمكن الحصول عليها لتخفيض أسعار الوارادات من خلال الانفتاح الاقتصادي قدرنا معادلة الانحدار بصيغتها البسيطة وبمساعدة البرنامج الاحصائي (Eviews) حصلنا على المعادلة التالية:

(LnY11 = 6.066 –0.010 X) وتعني ان أسعار الوارادات سوف تنخفض بنسبة (٠,٠١٠%) اذا ازداد الانفتاح الاقتصادي بمقدار وحدة واحدة بأفتراض ثبات العوامل الأخرى وهذا يتفق مع المنظور الاقتصادي فتخفيض القيود الجمركية سوف يساهم في تخفيض أسعار السلع الواردة أما احصائياً وقياسياً فتشير إحصائية معامل التحديد (R^2) ان المتغير المستقل يفسر حوالي (٥٩%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع و (41%)على متغيرات أخرى خارج نطاق الدراسة، ويتضح ان إحصائية (F) واحصائية (t) كانتا معنوية وبمستوى معنوية (0.05) وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة كما أظهرت النتائج عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بحسب اختبار دربن واتسن ، وكذلك عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين بحسب اختبار (white test) ،انظر جدول ( )

٢. تحليل وقياس اثر الانفتاح الأقتصادي في الرقم القياسي لأسعار الصادرات :

عند تقدير معادلة انحدار لبيان تاثير الانفتاح الاقتصادي على الرقم القياسي للصادرات وبمساعدة البرنامج الاحصائي الجاهز (Eviews9) حصلنا على المعادلة التالية :(**LnY10= 5.995 – 0.0154 X**) ويتضح ان إشارة معامل المتغير التابع سالبة وهذا يعني ان زيادة الانفتاح الاقتصادي بمقدار وحدة واحدة وبافتراض ثبات العوامل الأخرى سيؤدي الى انخفاض أسعار الصادرات بنسبة (٠,٠١٥%)، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي فالدولة التي تسعى الى المنافسة عالمياً عليها القيام بتخفيض أسعار صادراتها الى ادنى مستوى ممكن لتبقى في حلقة المنافسة العالمية وعدم خسارة مكانتها في السوق العالمية كون التنافس سيكون محموم،اما احصائياً وقياسياً فبحسب إحصائية معامل التحديد (R^2) فان النموذج اللوغاريتمي للطرف الايسر يفسر (67%) من التغيرات الحاصلة في الرقم القياسي لأسعار الصادرات نتيجة التغير في الانفتاح الأقتصادي و (33%) المتبقية اشتملت على تاثيرات المتغير العشوائي على المتغير التابع،كما ويتضح ان إحصائية (F) واحصائية (t) كانتا معنوية وبمستوى معنوية (0.05) وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وأظهرت النتائج عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بحسب اختبار دربن واتسن ، وكذلك عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين بحسب اختبار (white test).

المتغير	النموذج القياسي	المعايير الإحصائية						white test
		t Prob		Prob	R^2	D.W		
		α	β	F				
الرقم القياسي لأسعار الواردات	اللوغاريتم للطرف الأيسر LnY11 = 6.066 –0.010 X	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	0.586	1.284	ناجح
الرقم القياسي لأسعار الصادرات	اللوغاريتم للطرف الأيسر LnY10= 5.995 – 0.0154 X	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	0.894	1.230	ناجح

جدول (3) النماذج القياسية المختارة

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي (EViews)

ثالثاً : اختبار العلاقة السببية : ان التعريف الأكاديمي البسيط حسب جرانجر نقول " ان المتغير X يسبب Y حسب جرانجر اذا كانت القيم السابقة والحالية لـ X تحتوي على معلومات إضافية عن القيم المستقبلية لـ Y "كما ويعد اختبار Granger احد اهم الأساليب المستخدمة في تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية باستخدام إحصائية (F)(Scott&others. 2009. 327) واظهرت النتائج التالي :

أ.**الرقم القياسي لأسعار الواردات**: ان العلاقة بينهما باتجاهين، أي ان الأنفتاح الاقتصادي يتسبب في الرقم القياسي لأسعار الواردات، وكذلك فان الرقم القياسي العام لأسعار الواردات يتسبب في الأنفتاح الاقتصادي

ب. **الرقم القياسي لأسعار الصادرات**: ان العلاقة بينهما باتجاهين، أي ان الأنفتاح الاقتصادي يتسبب في الرقم القياسي لأسعار الصادرات، وكذلك فان الرقم القياسي العام لأسعار الصادرات يتسبب في الأنفتاح الاقتصادي ، انظر جدول (٤) .

جدول (٤) اختبار Granger للعلاقة السببية

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي (EViews)

العلاقة		F-Statistic	Prob.
التضخم المستورد	X does not Granger Cause Y10	7.525	0.0001
	Y10 does not Granger Cause X	3.282	0.0134
	X does not Granger Cause Y11	4.588	0.0046
	Y11 does not Granger Cause X	3.947	0.0091

الاستنتاجات :

١. شهد العراق حصار اقتصادي دولي استمر لمدة ١٣ عام ، وبعد أحداث التغيير في عام ٢٠٠٣ ، تم رفع للعقوبات الاقتصادية أدى هذا إلى انفتاح اقتصادي وتجاري على العالم الخارجي .

٢.العلاقة بين الأنفتاح الاقتصادي والتضخم المستورد :

أ. (**الرقم القياسي لأسعار الواردات**) : بلغ الأنفتاح الاقتصادي (154 %) في العام ٢٠٠٣ ، انخفض بعد ذلك وبلغ (٦٦,٨%) في العام ٢٠١٦ ، وسجل معدل النمو المركب خلال هذه المدة (١١,٧%) وأما الرقم القياسي العام لأسعار الواردات فقد بلغ (٧٤,٣) في العام ٢٠٠٣ ، ارتفع بعد ذلك وبلغ (

٢٣٣,٧) في العام ٢٠١٦ ، في حين بلغ معدل النمو المركب خلال مدة الدراسة (٨,١%) ، ويلاحظ إن العلاقة بينهما عكسية .

ب. (**الرقم القياسي لأسعار الصادرات**) : فقد بلغ الأنفتاح الاقتصادي (154 %) في العام ٢٠٠٣ ، انخفض بعد ذلك وبلغ (٦٦,٨%) في العام ٢٠١٦ ، وسجل معدل النمو المركب خلال هذه المدة (١١,٧%) وأما الرقم القياسي العام لأسعار الصادرات فقد بلغ (٣٥,٩) في العام ٢٠٠٣ ، ارتفع بعد ذلك وبلغ (١٠٤,١) في العام ٢٠١٦ ، في حين بلغ معدل النمو المركب خلال مدة الدراسة (٧,٦%) ، ويلاحظ إن العلاقة بينهما عكسية .

٣.وفي مجال التحليل القياسي : أظهرت النتائج التالي :

ب.**التضخم المستورد** : ان زيادة الأنفتاح الاقتصادي بوحدة واحد مع ثبات العوامل الأخرى على حالها يؤدي الى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الواردات بمقدار (0.010) ، في حين ان زيادة الأنفتاح الاقتصادي بوحدة واحد مع ثبات العوامل الأخرى على حالها يؤدي الى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات بمقدار (0.015).

٦. **اختبار العلاقة السببية** : اظهرت النتائج التالي :

أ.**الرقم القياسي لأسعار الواردات**: ان العلاقة بينهما باتجاهين، أي ان الأنفتاح الاقتصادي يتسبب في الرقم القياسي لأسعار الواردات، وكذلك فان الرقم القياسي العام لأسعار الواردات يتسبب في الأنفتاح الاقتصادي

ب. **الرقم القياسي لأسعار الصادرات**: ان العلاقة بينهما باتجاهين، أي ان الأنفتاح الاقتصادي يتسبب في الرقم القياسي لأسعار الصادرات، وكذلك فان الرقم القياسي العام لأسعار الصادرات يتسبب في الأنفتاح الاقتصادي.

المقترحات :

١. دعم الإنتاج الوطني من خلال تقديم الإعانات والقروض .
٢. فرض ضرائب كمركية على السلع الواردة التي يمكن إنتاجها محلياً .
٣. الاتجاه نحو تنمية الصادرات السلعية والخدمية في العراق بدرجة تفوق الاستيرادات السلعية والخدمية.
٤. تجنب ظاهرة التبعية الاقتصادية، من خلال العمل على بناء وتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية.
٥. تنظيم وتوجيه ودعم القطاع الخاص .
٦. إعداد الخطط والبرامج المستقبلية نحو تنمية الصادرات السلعية في العراق بدرجة تفوق حجم الصادرات النفطية .

٧. ضرورة استخدام الأدوات الكمية في تقييم خطط التجارة الخارجية .

٨. ضرورة عقد الاتفاقيات التجارية بين البلدان المخطط للتصدير لها أو الاستيراد منها لعدم الخروج عن مسار الخطة وإمكانية تحقيقها.

المصادر العربية

١. سلامة ،محمد علي،الدسوقي عاصم ، ٢٠١٨الانفتاح الاقتصادي وأثاره الإجتماعية على الأسرة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، مصر .

٢. دياب ،محمد ، ٢٠١٠،التجارة الدولية في عصر العولمة،الطبعة الاولى ، دار المنهل ،بيروت،لبنان.

٣. الخطيب ،حازم بدر،اهمية الاسثمارات الاجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة،الاردن،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد٤ .

٤. سوير،دبليو تشارلز ، ريتشارد ل سبرينكل ٢٠١٥، الأقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى ، مكتبة ناشرون ، بيروت ، لبنان .

٥. الرفاعي ،محمد عبدالقادر،٢٠٠٥،اثر التجارة الخارجية السورية على النمو الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية، العدد ٣١ ، سوريا.

٦. حسن ،باسمة كزار ، ٢٠٠٨ ،سياسات التجارة الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٢-٢٠٠٧،رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

٧. المرزوقي ،د.عمر بن فيحان ٢٠٠٥،التبعية الاقتصادية للدول العربية وعلاجها في ضل الاقتصاد الاسلامي،مكتبة الرشد،عمان ، الأردن.

٨. الوزني،خالد واصف ، الرفاعي احمد حسين،٢٠٠٧ مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ،الطبعة الثالثة،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن.

٩. الوادي،محمود حسين،العساف احمد عارف،صافي وليد احمد،٢٠١٣،الاقتصاد الكلي ،الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الاردن.

١٠. عريقات، حربي محمد موسى،٢٠٠٦،الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،الاردن.

١١. عبدالهادي سامر ، الصرايرة شادي ، عباس نضال ، ٢٠١٣ ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،الطبعة الاولى دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الاردن.

١٢. الدرزي،مهند٢٠١٠،معالجة التضخم في الاقتصاد السوري من خلال التكامل بين السياسة المالية والنقدية،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والتجارة ،جامعة دمشق ، سوريا.

١٣. سالفاتور دومينيك،ديوليو يوجين،٢٠٠١،مبادئ الاقتصاد المقررات الجامعية،ترجمة فؤاد صالح،دار اكاديميا للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان.

١٤. عبدالمجيد،عبدالفتاح عبدالرحمن ٢٠٠٨،اقتصاديات النقود رؤية اسلامية،طبعة اولى ،كلية التجارة، جامعة المنصورة،القاهرة،مصر.

١٥. أوسيلفان،شفرين،بيريز،الأقتصاد الكلي،٢٠١٤،الطبعة الأولى،مكتبة ناشرون،لبنان.

المصادر الأجنبية

1. LacramioareDominite، Determinants and effects of economic openness، 2005-2006 p1
2. Louis Bê Duc, Frank Mayerlen, and Pierre Sola. 2008. THE MONETARY PRESENTATION OF THE EURO AREA.
3. M. IshaqNadiri. Jongmoo Jay Choi.1986.Trade Structure and Transmission of Inflation:Theory and Japanese Experience.New York University.
4. Kevin S. Nell.2000.Imported Inflation in South Africa: An Empirical Study.Department of Economics Discussion Paper، University of Kent، No. 0005.
5. Thomas D. Corrigan.2005.The Relationship Between Import Prices and Inflation in the United States.Sacred Heart University.
6. David Romer1993.Openness and Inflation Theory and Evidence. THE QUARTERLY JOURNAL OF ECONOMIC.